اليوم
السبت - الأحد 2013/06/23/22
العدد: 6965

محاربة ظاهرة زحف الرمال بالجنوب المغربي

المغرب يخلد اليوم العالمي لمحاربة التصحر تحت شعار

حتى لا نترك مستقبلنا للجفاف

تحت شعار «يجب أن لا نترك مستقبلنا للجفاف»، خلد المغرب اليوم العالمي لمحاربة التصحر بالعيون والسمارة، يومي 17 و 18 يونيو الجاري بتنظيم مناظرة كبرى حول رهانات وآفاق منظومة الطلح الصحراوي، ترأسها المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر الدكتور عبد العظيم الحافي.

كما نظمت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتعاون مع المجتمع المدني تظاهرة تحت عنوان « لنستعمل أراضينا في حدود مؤهلاتها وحسب خصوصيات المناطق».

وركزت التظاهرة على شجرة الطلح الصحراوي باعتبارها أهم مكونات البيئة النباتية بالمنطقة، حيث تمتد من منطقة الريصاني إلى أدرار سطف بالداخلة والسفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصغير على مساحة تقدر ب 1.011.000 هكتار.

محمد التفراوتي

تشكل ظاهرة زحف الرمال أحد أبرز التحديات البيئية التي تواجه مناطق الجنوب بالمغرب. من بين العوامل المؤدية إلى حدوثها، قلة الغطاء النباتي وضعف تماسك بنيات التربة، ووجود طاقة هائلة لإنتاج الرمال.

ولمواجهة هذه الظاهرة والتغلب على آثارها وانعكاساتها السلبية على التنمية وعلى البنية التحتية للطرق، قامت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بشراكة مع الجماعات المحلية بإحداث عدد من الأحزمة الخضراء حول المدن لحمايتها. فقد بلغت مساحة المجالات الخضراء منذ سنة 2005، 740 هكتار.

وتعمل المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على إنشاء محميات طبيعية لحماية عينات من المنظومات البيئية الصحراوية قصد الحفاظ عليها وتدبيرها المستدام، خصوصا وأنها تواجه العديد من الضغوطات كالقطع الجائر من طرف الساكنة (التفحيم)، والرعي المفرط الذي يقلل من فرص إنبات البذور ونمو الشجيرات ويسبب قلة إنتاج الثمار وعقم بذورها في بعض الأحيان مما ينتج عنه قلة أو انعدام التخليف الطبيعي، هذا إضافة إلى انتشار بعض الأمراض والطفيليات مما يؤثر على النمو الطبيعي للأشجار.

ويعد المغرب من أوائل البلدان التي صادقت على الاتفاقية الدولية لمحاربة التصحر، كما و وضع برنامجا وطنيا لمحاربة التصحر في 2001 يرتكز على مبدأ الاندماج والتشاور واللامركزية والتشارك والاستمرارية، ويعتمد على أربعة أسس هي التخفيف من آثار الجفاف ومحاربة الفقر والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية القروية المندمجة.

وفي هذا السياق تم اعتماد برامج عشرية للمحافظة على الغابات وتنميتها على صعيد الجهات وتنفيذها في إطار تعاقدي سنوي وإعداد وتنفيذ مشاريع مندمجة بالمناطق الغابوية والرعوية والبورية مع شركاء للتنمية على الصعيد الوطني والدولي ووضع نظام لتتبع وتقييم مسار التصحر. وقد تم تحقيق العديد من المنجزات من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر كوضع برنامج لمعالجة عدد من الأحواض المائية من أجل المحافظة على التربة عن طريق الحد من التوحل وانجراف التربة. فقد تمت معالجة وتهيئة الأحواض المائية على مساحة تقدر بـ 650.000 هكتار ضمن التصميم العشري الذي وضعته المندوبية.

نموذج لعملية تثبيت الكثبان الرملية

كما تم وضع برنامج لتثبيت الكثبان الرملية سواء كانت كثبانا رملية قارية أو ساحلية. إذ تقوم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتثبيت ما يفوق 38 ألف هكتار، وهي بذلك تعالج الأراضي مصدر الترمل وتحمي التجمعات السكنية والواحات (العيون، بوجدور، زاكورة، أسا الزاك، طانطان، كلميم وطاطا وأكادير أيت باها، الصويرة، فكيك الراشيدية، تنغير وسطات)، وأيضا التجهيزات الفلاحية.

ووفق التصميم المديري للمواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية عملت المندوبية السامية على إنشاء عشر منتزهات وطنية و 24 محمية طبيعية وثلاث محميات للمحيط الحيوي مما ساهم بإعادة تأهيل عدد مهم من الأصناف الحيوانية.

يذكر أن المندوبية السامية للمياه والغابات ركزت خلال الفترة 2012-2005 على إنجاز مشاريع تتعلق بإنجاز أشغال التثبيت الميكانيكي والبيولوجي للرمال على مساحة تناهز 38 ألف هكتار. هذه المجهودات يتم دعمها من خلال برنامج 2015-2013 الهادف بالأساس إلى مكافحة التصحر عن طريق تثبيت 315 هكتار من الكثبان، وصيانة 477 هكتار وكذلك إنشاء 496 هكتار من الأحزمة الخضراء.

يشار أن برنامج محاربة زحف الرمال بالأقاليم الجنوبية للمملكة (كلميم - السمارة، العيون - بوجدور- الساقية الحمراء، وادي الذهب - لكويرة)، الذي يندرج في إطار تنفيذ المخطط العشري (2005 - 2014) والذي وضعته المندوبية، يشمل معالجة ما يفوق 140 هكتار سنويا للحد من آثار زحف الرمال وحماية البنيات السوسيو - اقتصادية والمراكز العمرانية الكبرى. وتشير هذه المعطيات إلى أنه تم في إطار هذا البرنامج غرس شتائل تتأقلم مع الظروف المناخية المحلية وتثبيت ما يفوق 990 هكتار من الكثبان الرملية مع السعي إلى تثبيت 1300 هكتار بمتم سنة 2014.

الدورة التاسعة للجنة الطاقة التابعة للإسكوا تناقش المتغيرات المؤثرة على تسعير النفط والغاز

محمد التفراوتي

استضافت دولة الكويت الدورة التاسعة للجنة الطاقة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) يومي 12 و13 يونيو الجاري بمشاركة ممثلين مختصون عن الدول الأعضاء في الإسكوا.

وأفادت رلى مجدلاني، مديرة إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية في الإسكوا، خلال افتتاح الدورة، أنّه يمكن القيام بالكثير في مجالات تحسين كفاءة الطاقة إنتاجاً وتحويلاً ونقلاً واستهلاكاً في معظم دول المنطقة، التي ستعاني في السنوات القادمة من مخاطر عدم إمكانية تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، إذ سيرتفع الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة 115 في المائة في الفترة 2020-2011.

وأكدت مجدلاني على أهمية قطاع الطاقة بالنسبة للأمم المتحدة، لافتة إلى أنّ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أطلق مبادرة بعنوان «الطاقة المستدامة للجميع»، في سبتمبر 2011، تضمنت أهدافاً ثلاثة للتحقيق بحلول العام 2030؛ أولها تأمين خدمات الطاقة الحديثة لجميع سكان العالم، وثانيها مضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة، وثالثها مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في الخليط العالمي للطاقة. وقالت «وعليه، فإننا نعمل ضمن هذه التوجهات ومع التركيز على الأولويات الخاصة بمنطقتنا، فلا يمكن إغفال أن 70 بالمائة من سكان السودان و50 بالمائة من سكان اليمن لا تصلهم حتى يومنا هذا خدمات الطاقة الكهربائية. كما أن أمن إمدادات الطاقة سواء لداخل المنطقة أو لخارجها يتطلب التحضير للمستقبل بعقلانية للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة مع إحترام مقاييس الجدوى الاقتصادية للمشاريع».

وأضافت مجدلاني «من البديهي أنّ تغيّر المناخ هو أزمة شاملة ومستمرة وتدعو إلى القلق، لاسيما في منطقتنا حيث مخاطر التصحر وندرة المياه والاحترار الزائد، وأن مكافحة تغيّر المناخ تتطلب عملاً عاجلاً وطموحاً وفقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، لكننا نؤكد أن المسؤولية وان كانت مشتركة، فهي بالتأكيد متباينة، وعلى الدول المتقدمة التي ساهمت أساساً وبشكل رئيسي في تراكم الإنبعاثات في الفضاء منذ الثورة الصناعية، أن تقوم بواجباتها في دعم الدول النامية، والدول العربية هي جزء لا يتجزأ منها».

وخلصت إلى أن «تحقيق التوجهات والأهداف التي تقدم ذكرها يتطلّب إرساء قواعد الحكم الرشيد واستحداث بيئة داعمة يسودها الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والتشريعي، ومناخ ملائم للاستثمار يعزّز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لما لذلك من منافع أكيدة في تحقيق النمو والرفاه الاجتماعي والاقتصادي ونقل التكنولوجيات والمعرفة وتوطينهما وفقاً للظروف الوطنية في كل دولة، وتأمين الأرضية الصلبة للمضي في عملية التنمية المستدامة. ومن الضروري أن لا ننسى أهمية التعاون والتكامل الإقليميين».

وفي نفس السياق انتخبت اللجنة مكتب الدورة حسب الترتيب الأبجدي للغة العربية المعمول به في الأمم المتحدة، إذ تتولى ليبيا رئاسة الدورة فيما يشغل كل من لبنان ومصر منصب نائبي الرئيس والمغرب منصب المقرر.

وتدارست لجنة الطاقة في دورتها التاسعة التقدم المُحرز في مجال الطاقة في الدول الأعضاء في الإسكوا؛ والمشاريع المنفّذة وتلك المقرر تنفيذها في الدول الأعضاء؛ واعتماد وتطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء؛ والأوراق الوطنية حول برامج وإنجازات الدول الأعضاء في مجال الطاقة. وناقش المجتمعون كذلك في نتائج الاجتماعات الدولية والإقليمية في مجال الطاقة، وأبرزها تلك الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو20+) والاجتماع التشاوري المشترك للجنتي الموارد المائية والطاقة حول الترابط بين هذين القطاعين في الدول الأعضاء.

يذكر أن لجنة الطاقة أنشئت عملاً بقرار الإسكوا 204 (د18-) الصادر بتاريخ 25 مايو 1995، الذي اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في قراره 1995/25 المؤرخ 24 يوليوز 1995، وذلك نظراً للدور المحوري الذي يؤديه قطاع الطاقة في دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا، وفي ضوء تنوع موارد الطاقة في هذه الدول التي لا تقتصر على النفط والغاز وإنما تتوافر فيها مصادر للطاقة المتجددة، الأمر الذي يتطلّب تعاوناً وثيقاً في ما بينها لتعزيز قدراتها في تطوير استخدام المصادر المتجددة للطاقة من خلال تنسيق الأنشطة في مجالات الطاقة وآثار ذلك على البيئة، ولا سيما على تغيّر المناخ، وعلى مقومات التنمية المستدامة.

وتتكون لجنة الطاقة في الإسكوا، التي تعقد اجتماعاتها مرة كل سنتين، من ممثلين متخصصين للدول الأعضاء في مجال الطاقة. وتتولى القيام بالمهام التالية: المشاركة في وضع وصياغة الأولويات المتعلقة ببرامج العمل والخطط المتوسطة الأجل في مجال الطاقة؛ رصد التطورات في مجال الطاقة في الدول الأعضاء في الإسكوا؛ رصد التقدم المحرز في أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا في مجال الطاقة؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية والإقليمية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهود في ما بين الدول الأعضاء على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات.

وشهدت اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الطاقة في الإسكوا انعقاد ورشة عمل حول عنوان «المتغيرات المؤثرة على تسعير النفط والغاز والتأثيرات على أنشطة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة». تبادل من خلاله المشاركون الأفكار والآراء وبلورة الرؤى واستكشاف التطورات المستقبلية في هذا الإطار، انطلاقاً من الدور المحوري الذي يضطلع به قطاع الطاقة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن طبيعة الاقتصاديات الوطنية لمعظم الدول الأعضاء في الإسكوا، والتي تعتمد بشكل لافت على العائدات المالية لمبيعات النفط والغاز. وقاربت الورشة تمكين المشاركين من فهم اقتصاديات الغاز والنفط من ناحية العرض والطلب والمراحل المختلفة والجهات الفاعلة المشاركة في تحديد التكلفة والأسعار؛ وبناء قدرات المشاركين على الربط بين آثار التسعير والتوسع في أنشطة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ وإلقاء الضوء على العلاقة بين تسعير السوق للنفط والغاز وتغيّر المناخ؛ وتحديد أولويات ومجالات فنية محددة لبناء قدرات المعنيين في إدارة الطاقة في المنطقة لوضع سياسات تعزّز الطاقة المستدامة للجميع وتأخذ في الاعتبار البعد الاقتصادي.

ويشارك في الورشة ممثلو الدول الأعضاء في لجنة الطاقة التابعة للإسكوا، وعددٌ من ذوي الخبرات العالية في مواضيع الطاقة.

ويشار إلى أن الإسكوا هي إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة وهي توفر إطاراً لصياغة السياسات القطاعية للبلدان الأعضاء ومواءمتها، ومنبراً للالتقاء والتنسيق، وبيتاً للخبرات والمعرفة، ومرصداً للمعلومات. وتهدف الإسكوا إلى دعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان المنطقة وتحفيز عملية التنمية فيها من أجل تحقيق التكامل الإقليمي.

وقد انضمّت كلّ من الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية إلى عضوية الإسكوا في شهر سبتمبر الماضي ليصبح عدد أعضاء اللجنة 17 بالإضافة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

إطلاق مشروع خاص بتحسين حوكمة وتمويل قطاع المياه في المتوسط

برشلونة - خاص

أطلق الاتحاد من أجل المتوسط مشروع حوكمة وتمويل قطاع المياه في المتوسط، وذلك خلال مؤتمر إقليمي عقد بمقر الأمانة العامة للإتحاد ببرشلونة يومي 28 و29 مايو الماضي.

ويحظى المشروع بدعم الدول الثلاث وأربعين الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وهو مشروع مشترك بين برنامج الشراكة المائية الدولي لإقليم البحر المتوسط (GWP-Med) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

المؤتمر الذي افتتحه الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط، فتح الله السجلماسي، وذلك بحضور معالي د. حازم الناصر، وزير المياه والري الأردني، ومعالي د. شداد العتيلي، وزير ورئيس هيئة المياه الفلسطينية، و د. عبد القوي خليفة، وزير مرافق مياه الشرب والصرف الصحي المصري، حضره كذلك مجموعة من كبار المسؤولين من دول أخرى بالإتحاد من أجل المتوسط، وممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات مالية وأكاديمية ومنظمات غير حكومية.

وقال الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط فتح الله سجلماسي إن « المشروع الذي قمنا بإطلاقه اليوم والمعتمد من قبل الإتحاد من أجل المتوسط يستجيب للحاجة الواضحة لخدمة أكثر كفاءة لتوفير المياه ومشاركة أوسع من قبل الأطراف المعنية، وعمليات تخطيط وتنفيذ أقل مركزية، وعملية صناعة قرار أكثر شفافية وتحملاً للمسؤولية».

وتعد منطقة المتوسط متأخرة بنسبة 38% عن أهداف الألفية التنموية والمتعلقة بتوفير مياه آمنة للجميع، ومن المتوقع أن يسهم التضخم السكاني والتغير المناخي وتوسع الرقعة السكنية في زيادة الوضع حرجاً. وبينما تسعى الدول لتوفير خدمات المياه وتغطية قطاعات أعرض من السكان، فإن هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة وسياسات صائبة ومؤسسات قوية وإدارة رشيدة للمياه.

ويهدف المشروع بالأساس إلى تقييم عقبات الحوكمة المتعلقة بالتمويل من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المياه بالمتوسط، ويهدف كذلك لدعم خطط عمل توافقية مبنية على معايير الكفاءة العالمية. ويقدم المشروع مجموعة دراسات وتوصيات دولية وخطة عمل إقليمية للدول المشاركة، حيث تساهم ألبانيا والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس في الدراسات، بينما تظل الفرصة قائمة للعمل التقني في دول أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الإستراتيجية التي تربط بين أمانة الاتحاد من أجل المتوسط وكل من الوكالة السويدية للتعاون الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبرنامج GEF/ MAP UNEP والجانب المتوسطي من مبادرة الإتحاد الأوروبي للمياه قد لعبت دوراً هاماً في إطلاق هذا المشروع الإقليمي.

وفي تصريح بالمناسبة أكد د. حازم الناصر، وزير المياه والري الأردني أنه «يتعين على الدول والمجتمعات المدنية العمل سوياً من أجل تعزيز حوكمة المياه بجميع عناصرها والوصول لأعلى درجات الشفافية وتحمل المسؤولية والتوافق والمشاركة». واعتبر أن هذا المشروع المعتمد من قبل الإتحاد من أجل المتوسط يتجاوب مع تلك القضايا، كما يحدد ويدعم حلولا واقعية وقابلة للتنفيذ. وعبر عن دعم الأردن لهذا المشروع مؤكدا التزامه بالعمل مع برنامج الشراكة المائية الدولي لإقليم البحر المتوسط (GWP-Med) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أجل إنجاحه.

من جهته قال د. شداد العتيلي، وزير ورئيس هيئة المياه الفلسطينية «لقد قمنا بالكثير من الجهد في إصلاح قطاع المياه، وندرك الحاجة إلى المزيد من الجهد لتحسين إطار الحوكمة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه في فلسطين على الرغم من الوضع السياسي. ولهذا فإننا ندعم هذا المشروع ونشكر الإتحاد من أجل المتوسط وشركائنا، برنامج الشراكة المائية الدولي لإقليم البحر المتوسط (GWP-Med) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، لتقديمهم الخبرة والمساعدة لتطوير فلسطين ولإتاحة فرصة الحوار والتبادل مع دول الجوار».

كما أعلن الدكتور عبد القوي خليفة وزير مرافق مياه الشرب والصرف الصحي المصري خلال المؤتمر عن انضمام مصر إلى «المشروع الإقليمي لحوكمة وتمويل قطاع المياه بدول البحر المتوسط »، موضحاً ان أهم الدوافع التى سعت مصر من أجلها للمشاركة فى المؤتمر هى محاولة تشجيع وجذب القطاع الخاص المحلى والإقليمى والدولي للإستثمار فى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى وإستقطاب الجهات المانحة، ومناقشة خطط وبرامج تحسين المناخ الاستثماري فى بلدان المنطقة، وتبادل الخبرات حول كيفية الإدارة الرشيدة ومواجهة التحديات التى تواجه صناعة مياه الشرب والصرف الصحى، وإيجاد فرص جديدة للتعاون بين دول المنطقة. كما أشار المسؤول المصري إلى أن بلاده ستسعى للتقدم رسمياً بطلب إستضافة الاجتماع الثالث للمشروع)فى الربع الأول من عام 2015).